Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 4, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2022.040109 **Pages: 89-98**

فخري كوروتورك وأثره السياسي في تركيا 1903-1987

م. د. عبد الامير حميد يحيى
مديرية تربية الرصافة الثانية
dr.abdulameer@bauc14.edu.iq

This article is open-access under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

تُعد دراسة الشخصيات السياسية واحدة من أهم المرتكزات التي يستند إليها المؤرخين في كشف السلوك السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لقادة العالم ومنها شخصية الرئيس التركي السادس (فخري كوروتورك)، فكوروتورك واحداً من أهم الشخصيات التي امتلكت سجلاً مهنياً حافلاً بالإنجازات على الصعيد السياسي والدبلوماسي والعسكري، وامتاز بمهنيته العالية في جميع المناصب التي تولاها مما اكسبته شهرة ومقبولية لدى جميع الاطراف السياسية في تركيا، الأمر الذي أسهم في ان يكون حلاً وسطاً في أزمة الانتخابات الرئاسية لعام 1973، فقد شهدت تركيا أزمة رئاسية؛ بسبب التنافس بين التيار المدني الداعي إلى أبعاد الجيش عن السياسة، والتيار العسكري الحريص على ضمان استمرار الوجود العسكري ودوره في إدارة الدولة، ولم تنجح الأوساط السياسية من تجاوز الازمة إلاّ بطرح اسم فخري كوروتورك، وبالفعل نجح كوروتورك ابان رئاسته لتركيا خلال المدة (1973-1980) في تبني دوراً متوازنا بين الأحزاب السياسية والجيش محاولاً تقريب وجهات النظر بينها حتى انتهاء مدة رئاسته عام 1980.

الكلمات المفتاحية: كوروتورك ، الانتخابات الرئاسية، تركيا.

Fakhri Korutürk and his Political Impact in Turkey 1903-1987

Lect. Dr. Abdul Amir Hamid Yahya
Rusafa Second Directorate of Education
dr.abdulameer@bauc14.edu.iq

Abstract

The study of political figures is one of the most important pillars that historians rely on in revealing the political, economic, and social behavior of world leaders, including the figure of the sixth Turkish president (Fakhri Korutürk). Korutürk is one of the most important figures who has a professional record full of achievements at the political, diplomatic and military levels. He was distinguished by his high professionalism in all the positions he held, which earned him fame and acceptance by all political parties in Turkey, which contributed to being a compromise in the crisis of the presidential elections of 1973. Turkey had witnessed a presidential crisis due to the competition between the civilian current calling for the removal of the army from politics, and the military movement keen to ensure the continuation of the military presence and its role in managing the state. Indeed, during his presidency of Turkey during the period (1973-1980), Kurotturk succeeded in adopting a balanced role between political parties and the army, trying to bring the views closer between them until the end of his presidency in 1980.

Keywords: Korutürk, presidential elections, Turkey.

المقدمة

يعد الرئيس التركي السادس فخري كوروتورك احد لشخصيات المهمة التي أدت دوراً بارزاً في تاريخ تركيا المعاصر، فقد امتاز كوروتورك بمهنية عالية في جميع المناصب التي تولاها سواء كانت عسكرية أم دبلوماسية اكسبته شهرة ومقبولية لدى جميع الأطراف بشقيها المدني والعسكري على حد سواء مما أهله أن يكون مرشح تسوية للرئاسة التركية بعد الازمة الرئاسية التي تولدت؛ بسبب الصراع بين الاحزاب والمؤسسة العسكرية أبان الانتخابات الرئاسية عام 1973، كما شهدت تركيا عند توليه رئاسة الجمهورية ازمات وزارية أدى خلالها دورًا متوازنا بين الاحزاب السياسية محاولاً تقريب وجهات النظر بينها حتى انتهاء مدة رئاسته عام 1980.

قسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، تناول المبحث الأول نشأته وتعليمه وحياته المهنية حتى عام 1973، وتضمن المبحث الثاني الانتخابات الرئاسية عام1973، وتسلم فخري كوروتورك رئاسة الجمهورية، وختتم المبحث الثالث بـــالأوضاع الداخلية في تركيا بأن تسلم فخري كوروتورك رئاسة الجمهورية حتى وفاته.

اعتمد لباحث على العديد من المصادر يأتي في مقدمتها محاضر البرلمان التركي (T. B. M. M. , TUTANAK DERGİSİ) التي استفاد الباحث منها في متابعة جولات الانتخابات الرئاسية ، ووثائق السياسة الخارجية الامريكية (F.R.U.S) التي افادت الباحث في لاتفاق على شخص كوروتورك لتولي رئاسة الجمهورية، وكذلك موقف كوروتورك من التبدل الوزاري، كما اعتمد الباحث على العديد من المصادر الاجنبية والعربية وعلى العديد من البحوث والدراسات .

المبحث الأول

نشأته وتعليمه وحياته المهنية حتى عام 1973

وهو فخري بن عثمان ثابت بك وامه نسرين هانم، ولد في اسطنبول في الثالث من اب 1903 في حي سلطان احمد، يقع منزل اسرته في شارع صغير بين قصر توبكابي و آيا صوفيا، من عائلة يعود أصولها الى اقليم ارزنجان في منطقة الاناضول الشرقية، أكمل تعليمه الابتدائي في مدرسة رشاد نعمان في إسطنبول [1]، التحق عام 1916، في مدرسة البحرية الثانوية وتخرج منها عام 1923، برتبة ملازم أول؛ ليلتحق بالأكاديمية البحرية في قسم الهندسة، وفي عام 1933 تخرج من أكاديمية الحرب البحرية بدرجة الماجستير ليصبح ضابط أركان [2].

نتيجة لما اظهره من مهارة عسكرية وإتمامه لجميع المهام التي اوكلت إليه بنجاح اخلع عليه مصطفى كمال اتاتورك، لقب " كوروتورك" والتي تعني بالتركية (حامي الاتراك) في الثامن عشر من اذار 1934، وفي الحادي عشر من تشرين الثاني 1934، عين عضوًا في هيئة الاركان العامة[3].

شغل كوروتورك مناصب عسكرية ودبلوماسية عدة، ففي الحادي عشر من كانون الاول 1935، تم تعيينه في السفارة الإيطالية نائب أول للملحق البحري التركي في روما، ثم خبيراً عسكرياً للوفد التركي المفاوض في اتفاقية المضائق في مونترو، وفي الخامس والعشرين من كانون الاول 1936، تم نقله إلى الملحق البحري للبعثة التركية في برلين، وفي الثالث من تشرين الثاني 1938، استقال من منصبه؛ ليكون رئيس هيئة الأركان في قيادة السفن البحرية، ثم عين في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1942 ملحقاً عسكرياً للبحرية التركية في برلين للمرة الثانية، كما شغل منصب الملحق البحري لساحل ستوكهولم [3].

أصبح كوروتورك عام 1943، قائداً لأسطول الغواصة الثاني، وفي عام 1944، مدرسًا للعلوم الطبيعية في الاكاديمية البحرية، تزوج في السادس والعشرين من شباط 1944، من اميل كوروتورك (Emel Korutürk) واحدة من بنات صلاح سيمكوز (Salah Cimcoz ، العضو البارز في حزب الاتحاد والتقدم (CUP)[4].

تم تعيين كوروتورك قائداً للأكاديمية البحرية عام 1945، وقائداً لأسطول لغواصة عام 1947 ، تمت ترقيته إلى رتبة كومودور (عميد) عام 1950؛ ليعين بعدها قائدا للأسطول العسكري عام 1953، ثم ترقيته في ذات العام إلى رتبة اميرال، وبعد حصوله على رتبة اميرال شغل منصب قائد التدريب البحري عام 1956، ثم إلى قيادة المضيق البحري في بحر مرمرة ونائباً لقائد البحرية عام 1957، وفي عام 1959 حصل على رتبة ادميرال؛ ليختتم حياته العسكرية بشغل منصب قائد البحرية التركية في السادس عشر من تشرين الاول عام 1959[5].

بعد انقلاب 27 مايس 1960 أُحيل على التقاعد؛ ليعمل بعدها في السلك الدبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية وتم تعيينه سفيراً في موسكو في 27 حزيران1960[6]، شغل منصب السفير في موسكو لأكثر من أربع سنوات، ثم سفيراً في مدريد[7]، عام 1964، وفي الاول من اب 1965 استقال من وزارة الخارجية وأُحيل على التقاعد، ثم عُين في السابع من حزيران عام 1968 من قبل الرئيس جودت صوناي سيناتورًا في مجلس الشيوخ الجمهوري واستمر في هذا المنصب حتى انتخب رئيساً في السادس من نيسان 1973[8]، وعرف فخري كورتورك بتقديسه للجيش وابتعاده عن الاحزاب السياسية وقد نال احترام الجميع لوقاره وسمعته الحسنة، وقد عرف عنه النزاهة والاستقامة والتواضع كما عرف بتصلبه ضد الحركات الانفصالية، فقد خرج حينما كان سفيراً في موسكو من حفلة رسمية في الكرملين؛ لأنّ مصطفى البارزاني كان احد المدعوين للحفل [8].

المبحث الثاني

الانتخابات الرئاسية عام1973 وتسلم فخري كوروتورك رئاسة الجمهورية

بعد تولي حزب العدالة السلطة أثر فوزه في انتخابات تشرين الاول 1969، قدم سليمان ديميريل برنامج حكومته للمجلس الوطني الكبير والتي أغفل فيها معالجة المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية التي تعاني منها البلاد؛ مما أثار استياء الاحزاب السياسية المعارضة التي بدأت بتوجيه الاتهامات إلى حكومته[8]، واتسعت الحركة المناهضة لحكومة سليمان ديميريل وشملت الفلاحين الذين كانوا ينتظرون الاصلاح الزراعي الموعود، وبدأ الاكراد يتحركون في الولايات الشرقية مطالبين بحقوقهم الدستورية والقومية، كما بدأت المظاهرات الطلابية الصاخبة مطالبة بالخروج من الناتو واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد[9]، وقد رافقت الحركات الطلابية أعمال إرهابية كالاختطاف وعمليات الاغتيال السياسي والسطو على البنوك، وغرقت البلاد في موجة من الاضطرابات واعمال العنف [10].

عند ذلك دعت القيادة العليا للقوات المسلحة إلى اجتماع استثنائي للمجلس العسكري الاعلى في العاشر من اذار 1971 حيث جرت مناقشة الازمة السياسية في البلاد وفي الثاني عشر من آذار1971 استلم الرئيس جودت صوناي مذكرة موقعة من ممدوح طاغماق رئيس الاركان العامة وفاروق كورلر قائد القوات البرية والجنرال محسن باثور قائد القوات الجوية والادميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية ، دعوا إلى ايجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، واتهموا حكومة سليمان ديميريل بعجزها عن حل المشاكل التي يواجهها البلد وعدم قدرتها على تنفيذ الاصلاحات التي نص عليها دستور 1961، فسحبت الدولة إلى الانشقاق والفوضى والانحراف عن مبادئ اتاتورك؛ مما دفع حكومة سليمان ديميريل إلى تقديم استقالتها[8]، وفرض حكومة ائتلافيه غير حزبية من أجل وضع حد لما اعتبروه فوضى وفتنه واضطرابات اجتماعية واقتصادية، وفي الشهر التالي وبتحريض من القوات المسلحة تمّ علان حالة الطوارئ وأقيمت الاحكام العرفية في أحدى عشره مقاطعه من مقاطعات تركيا الـ 67 لقد تمّ إلقاء القبض على آلاف المشتبه بهم من الفوضويون؛ لتتم محاكمتهم ونتيجة لذلك عاد هدوء غير مستقر إلى سطح الشؤون التركية [11].

لقد كان العديد من السياسيين المدنيين في الجمعية الوطنية التركية الكبرى مضطربين في ظل الاحكام العرفية فقد أعطى قانون فرض الاحكام العرفية صلاحيات واسعة للسلطات العسكرية من بينها اجراء التفتيش عن الاسلحة ووضع رقابة على وسائل الاعلام ومنع التجمعات والمظاهرات، وإعلان ساعات منع التجول، ومنع المؤسسات السياسية من ممارسة نشاطها مؤقتاً وسجن ونفي أي متهم وتشكيل محاكم عسكرية للنظر في الجرائم الخاصة الموجهة ضد امن الدولة [9]، ومع ذلك فقد تمّ شجب فقدانهم للعمل المستقل والمطالبة بتخفيف السيطرة العسكرية المتشددة ونتيجة لما تقدم كان هذا هو الوضع العام حينما تم انتخاب الرئيس السادس لتركيا في آذار - نيسان عام 1973[11].

كانت الانتخابات الرئاسية عام 1973 أكثر الاحداث السياسية اهمية في تركيا منذ الإنقلاب العسكري الذي حدث عام 1960، حيث كان هذا اختباراً لقوه المؤسسات المدنية التركية والإجراءات الدستورية، فضلاً عن اختبار لصبر الجيش مع السياسيين المدنيين والمساومة السياسية، وفيما يلي تحليل لهذه الانتخابات وأهميتها في المواجهة المدنية - العسكرية الجارية في تركيا [11].

بصورة دستورية فأنّ منصب رئيس الجمهورية في تركيا يأخذ مفهومه الرسمي أكثر من صورته الموضوعية، فقد كان الهدف من الرئيس القيام بدور رئيس الدولة غير السياسي بدلاً من رئيس الإدارة أو الرئيس التنفيذي، ومع ذلك ومنذ انقلاب عام 1960 والتسييس اللاحق للقوات المسلحة أصبح الرئيس يؤدي دوراً هاماً خارج الدستور كوسيط بين القوات المسلحة والأحزاب السياسية وعليه فأنّه جزء أساسي من التوازن الذي تحدث فيه أنينو بقوله :" يحترم الجيش بصدق الأحزاب السياسية بوصفها عناصر لا تتوقف

عن الحياة الديمقراطية، حيث تتفهم جميع أحزابنا السياسية المسؤولية التي يتحملها الجيش في حياه بلدنا... ان قوه ديمقراطيتنا وحيويتها تنبع من وجود هذا التوازن"[11].

فمنذ عام 1965 وإلى عام 1970، كان هناك توافق واسع في الآراء بين الجانبين العسكري والمدني بشان الدور الذي ينبغي أن يؤديه كل منهما في السياسة التركية، إذ تعهد المعتدلون العسكريون الصاعدون بالتنمية في اطار عمل السياسات المتعددة الأحزاب، واعترفوا بحق الريادة لحزب العدالة، وقد اعترف حزب العدالة الذي انضم إلى خدمة مكوناته الريفية من أجل البقاء في السلطة بالدور الخاص والمؤثر للجيش [11]، ولضمان استمرار نفوذهم في صنع وإدارة السياسة ضغط العسكريون المعتدلون من أجل انتخاب الجنرال فاروق كورلر رئيس هيئة الأركان العامة ففي السادس شباط 1973، زار قائد القوة الجوية الجنرال محسن باثور قائد القوة البحرية الأدميرال جلال ايكوكلو لإبلاغ الرئيس صوناي بتفضيل القوات المسلحة للجنرال كورلر، فقد استقال كورلر بصفته رئيس الأركان العامة في السادس من آذار 1973، وتقاعد رسمياً من الخدمة العسكرية في سن الـ60، ومن ثم تم تعيينه في مجلس الشيوخ من قبل الرئيس صوناي حتى يتمكن من الترشح للرئاسة [12].

لقد كان كورلر احد القوى الرئيسية وراء مذكره (انقلاب) 12 آذار وعلى هذا النحو تم تحديدها من قبل العديد من السياسيين المدنيين مع التدخل العسكري فقد كان من الممكن تفسير انتخابه للرئاسة من قبل المجلس بطرق عدة منها الإذعان المدني في مواجهه الضغط العسكري، وقبول المدنيين للعرف أو الضرورة للرؤساء العسكريين السابقين على أن يكونوا رؤساء، أو كنصر شخصي متميز إلى كورلر، وعلى أية حال رفض كورلر من قبل البرلمان التركي كان سيكون بمثابه رفض للتدخل وفي الحقيقة رفض للأساس المنطقي بالكامل؛ لاستمرار النفوذ العسكري حول السياسة المدنية [11].

كانت هيبة البرلمان التركي وسلطته وفخره أيضاً على المحك، فقد خضع السياسيون الذين تم انتخابهم بعد العودة إلى الحكم المدني عام 1961 لإملاءات وضغوط خفيه من القيادة العسكرية العليا، لقد كانت تهديدات واضحة أو تلميحات مبهمة للتدخل العسكري بين الحين والاخر بالإضافة إلى سنتين من أداره الاحكام العرفية للتعامل مع الاضطرابات الحضرية الواسعة النطاق (1971-1973) قد هددت استقلال وسبب وجود البرلمان، لقد وجد العديد من النواب ولا سيما اولئك الذين كانوا في حزب العدالة، إنّ الوقت قد حان لإظهار استيائهم من التدخل العسكري من خلال التوحد وراء مرشح مدني للرئاسة، وقد استغل رئيس حزب العدالة سليمان ديميريل الانتخابات الرئاسية؛ لتعزيز مكانته السياسية وشعبيته من خلال اتخاذ موقف صعب تجاه هؤلاء القادة العسكريين الذين أطاحوا به في عام 1971، وإن تم انتخاب فاروق كورلر رئيساً، فلن يكون هناك ضمان من أنّه سيقوم بتسميه سليمان ديميريل؛ لتشكيل حكومة حتى لو حصل حزب العدالة على اغلبيه في انتخابات تشرين الأول ويشير الجدول الأول إلى قوه كل حزب في المجلسين الخاصين للبرلمان التركي[11].

الحزب او المجموعة	الجمعية الوطنية	مجلس الشيوخ
العدالة	227	90
حزب الشعب الجمهوري	96	19
حزب الاعتماد الجمهوري	44	22
الحزب الديمقراطي	41	7
الوطني	4	-
وحدة تركيا	2	-
حزب الحركة القومية	1	-
المستقلين	21	9
مقاعد شاغرة	14	3
سيناتور مدى الحياة	-	19
سيناتور تخصيص محاصصة	-	15
المجموع الكلي	450	184

من الجدول أعلاه يتبين أنّ حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة يمتلكان عدد من المقاعد تمكنهما من عرقلة أي انتخابات لا تتوافق مع رغباتهم ولا سيما إذا أخذنا بالحسبان الاستياء من التدخل العسكري في الشؤون المدنية الذي أعرب بولنت أجاويد الثامن الذي أصبح رئيساً لحزب الشعب الجمهوري بعد استقالة السيد عصمت إينونو في آيار 1972، إذ قام أجاويد بانتقاد تدخل الجيش بشدة في السياسة وقمع الحريات المدنية حتى لا يعمل تحت توجيهات والتعليمات اليومية من الجيش[13]، وبعد مذكره (انقلاب) 12 آذار احتج أجاويد على التدخل العسكري، ورفض التعاون مع حكومة نهاد ايرم التي ترعاها القوات المسلحة، وحتى أنّه استقال مؤقتاً كسكرتير لحزبه [11].

قبل انتخابات الرئيسِ مباشرة في الثالث عشر من آذار عام 1973، أعلنَ أجاويد من إنّ حزب الشعب الجمهوري بأعضائه الـ(115) في كلا المجلسين سيقاطع الانتخابات؛ بسبب الظروف التي تجري فيها، إذ كانت لظروف الحرمان من الحقوق المدنية في ظل أداره الاحكام العرفية، والرقابة على الصحف، وفرض ترشيح فاروق كورلر على البرلمان من قبل الجيش أحد أهم أسباب اجاويد للعزوف عن الانتخابات، وقد أكد أجاويد على أنّ اختيار الرئيس يجب أن يكون قراراً مدنياً وليس عسكرياً، غير أنّ السلطات العسكرية قد أبقت هذه التصريحات بعيداً عن الإذاعة ومنعت نشرها في وثائق اليوم التالي، وهو ما يؤيد في الواقع اتهامات أجاويد [14].

قدم السياسيون المدنيون مرشحين اثنين لمعارضه فاروق كورلر للرئاسة، وقد كان المرشح الأول والأكثر أهمية تكين اربيورون، أما المرشح الثاني للمدنيين فقد كان فيروح بوزبيلي السابع، فقد كان قادة الأحزاب ووسائل الاعلام المحلية والأجنبية ينظرون إلى الانتخابات على انها مواجهه مباشره بين القطاعين العسكري والمدني حيث بدا الجيش ، قبل أسابيع من الانتخابات ، في التعريف برغباته لدى قاده الأحزاب، وسواء بالصدفة أو بالاختراع ، ظهرت قضية التدخل العسكري في تركيا في مادتين في الصحافة التركية ، مرة قبل الانتخابات الرئاسية بثلاثة أسابيع وأخرى خلال المأزق الانتخابي وقد بررت المقالات التدخل العسكري في السياسة التركية علي أساس:

(1) مسؤوليه الجيش العمل كوصي على آلامه وحامي "المؤسسات الضعيفة".
(2) التدخل هو حقيقة تاريخية ايجابية في تركيا بحيث ليس من الممكن للمرء أن يتصور الجيش خارج السياسة.
(3) يتدرب الضباط العسكريون على أن يكون عندهم نكران ذات وفوق الاعتبارات المادية [11].

- **عمليات الاقتراع**

لقد بدأت عمليات الاقتراع بالنسبة للرئيس التركي السادس في الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) في الثالث عشر من آذار، اي قبل خمسة عشر يوماً من انتهاء فتره ولاية شاغل المنصب المنصوص عليها دستورياً، وقد استمرت القوات المسلحة في جعل نفوذها محسوسا باتخاذ عده تدابير احترازية، حيث حاصرت القوات والعربات المدرعة البرلمان الذي يجتمع فيه المجلسان في جلسة مشتركة، وقد تمركزت قوات الأمن عند حواجز الطرق حول العاصمة، وتم حظر ومنع التحليلات التخمينات الصحفية بشان تدخل الجيش في السياسة، لا سيما المقالات التي من الممكن أن تؤثر علي أرادة البرلمان وأخيراً فان حوالي ستون من كبار الضباط العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان العامة و قاده الجيش والبحرية جلسوا معاً في شرفة البرلمان وتابعوا الاقتراع [11].

تنص المادة 95 من الدستور 1961 على أن أغلبية الثلثين (في ذلك الوقت 423 من أصل 634 عضواً) مطلوب منهم انتخاب الرئيس في الاقتراع الأول أو الثاني، وبعد ذلك فأنّ الأغلبية البسيطة لجميع أعضاء الهيئة التشريعية المؤلفة من مجلسين في جلسة مشتركة والتصويت بالاقتراع السري يتطلب (318 صوتاً) والجدول رقم (2) يبين جولات الاقتراع من الجولة الأولى إلى السادسة [15].

المرشح	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
فاروق كورلر	175	176	186	200	149	165
تكين اربيورون	282	284	285	276	293	292
فيروح بوزبيلي	45	47	47	48	48	48
مغلي	15	12	9	11	8	13
المصوتون الكلي	517	519	527	535	498	518
ممتنعون عن تصويت	100	98	90	82	119	99

لقد كان كبار القادة العسكريين الذين كانوا يراقبون من شرفه المنظمة منزعجين بشكل واضح من التحدي المدني غير المسبوق الذي تواجهه سلطتهم فقد تم انتخاب جميع الرؤساء الخمسة السابقون لتركيا في الاقتراع الأول دون معارضه تذكر، ولأول مرة في الانتخابات الرئاسية، تم تحدي أرادة الجيش بصوره واضحة وقد تمت ممارسة أرادة البرلمان، حيث أسفرت المواجهة عن أزمة وطريق مسدود إذ لم يحصل أحد من المرشحين على نسبة الثلثين المطلوبة في الجولتين الأولى والثانية، وبالتالي صعوبة حصول أي مرشح على الاغلبية المطلوبة، وفي تلك الاثناء تكهن المراسلون الأجانب للصحف الفرنسية والألمانية والبريطانية بأنّ طبيعة الحل للمأزق ستحدد مستقبل الديمقراطية التركية، فلو تغلب الجيش على المازق بإملاء حل غير دستوري، فسيتم الكشف عن المؤسسات البرلمانية التركية على أنّها شكلية وربما تتضرر بشكل لا يمكن إصلاحه، ومن ناحية أخرى فلو كان من الممكن التوصل إلى بعض الوسائل القانونية المرشح التوافقي، والتعديل الدستوري وتشريعات الطوارئ للخروج من المأزق [11].

في واحدة من الاجتماعات الأكثر اهمية في ليلة الأربعاء، يوم الرابع عشر من آذار اقترح سميح سانجار في حال فشلت جميع الجهود الرامية إلى انتخاب فاروق كورلر، أو إذا لم يستطيع الجيش والأحزاب الرئيسية الموافقة علي تأييد بعض المرشحين الجدد غير الحزبيين فيجب على الأحزاب أن تتفق على تمديد فتره ولاية الرئيس صوناي لمدة سنتين على الأقل فقد كانت الأحزاب السياسية، ولا سيما حزب العدالة حيث عللها سانجار هو المسؤول عن الجمود والازمة الانتخابية، ويعتقد سانجار أنّ حزب العدالة تعمد التباهي بتحدي بالجيش من خلال طرح مرشحه قبل يوم واحد من الانتخابات، بينما كان الجيش مستعدا بعناية لانتخاب فاروق كورلر، لقد كان من المحبط والمهين على حد سواء أن يكون فاروق كورلر قد استقال من منصبه كرئيس للأركان العامة وأن يتم تعينه بضجة في مجلس الشيوخ فقط ليتم رفضه في الاقتراع، وإذا رفضت الأحزاب الآن الخروج من المأزق بتمديد فتره ولاية صوناي فأنّها تتحمل وفق كلمات سانجار المسؤولية عن اي حاله تنشأ، حيث كان في كل أزمة كما في هذه الازمة تكون القوات المسلحة قد أصدرت الإنذار اللازم في الوقت المناسب، شهدت الاقتراعات الخامسة والسادسة يوم الجمعة استمرار المأزق الذي وصلت فيه أصوات فاروق كورلر إلى الحضيض في (149) في الجولة الخامسة، بينما وصل تكين اربيورون إلى ذروتها في (293) ومن ثم تأجيل انعقاد جلسة البرلمان حتى بعد ظهر يوم الاثنين (المصادف التاسع عشر) بحيث من الممكن اجراء مزيد من المساومة بين المسؤولين الرئيسيين علي أمل إيجاد بعض وسائل التسوية، وخلال عطله نهاية الأسبوع، تلقت تمديد ولاية صوناي اهتماماً متزايداً، فضلاً عن الدعم المقدم من الحزبين الرئيسيين، إذ أعلن أجاويد ان تمديد ولاية صوناي حتى انتهاء الانتخابات الوطنية في منتصف تشرين الأول سيرضي حزبه كما أعرب سليمان ديميريل عن تأييده لتمديد الولاية، ولكنّه تساءل عما إذا كان من الممكن الحصول على ثلثي الأصوات المطلوبة في كلا المجلسين لتمرير التعديل الدستوري الضروري، فقد كان تمديد ولاية صوناي يتطلب تغيير في المادة (95) من الدستور، وعلى الرغم من كل هذه المخاوف دعم حزب العدالة، وأعلن حزب الشعب الجمهوري تأييده لتعديل دستوري يمدد فتره ولاية الرئيس صونايل الحادي عشر لمده سنتين حتى 28 آذار1975 .

لقد كان حساب الموقف علي النحو التالي حيث كان لحزب العدالة و حزب الشعب الجمهوري سويةً (323) نائبا في البرلمان، وهو ما يزيد على اغلبية الثلثين من (300) صوتاً اللازمة للموافقة على التعديل بيد أنّ اغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ كانت تعني(123) صوتاً في حين أنّ الحزبين سيطروا على (109) فقط ومع ذلك، فقد كان سليمان ديميريل مقتنعاً من أنّ بإمكانه إقناع بعض المقاعد (الحصص) الخمسة عشر والشيوخ المستقلين بالتصويت لصالح التعديل بالمقابل أعلن شيوخ الحزب الديمقراطي، وحزب الاعتماد الجمهوري، ولجنة الوحدة الوطنية معارضتهم لتمديد ولاية صوناي(14). في العشرين من آذار سحب كل من فاروق كورلر و تكين اربيورون ترشيحاتهما لتمرير التعديل في المجلسين، وفي يوم الحادي والعشرين من آذار، وافقت لجنة دستورية خاصة على التعديل المقترح وأرسلته إلى البرلمان لمناقشته، وفي مساء اليوم التالي وفي خطوة فاجأت معظم المراقبين رفض مجلس النواب التعديل بتصويت واحد (299) وبعد ثلاثة أيام رفض مجلس الشيوخ التعديل أيضاً حيث تلقى (104) صوتاً، أي أقل بـ 19 صوتاً من(123) المطلوبة (11). وهكذا استمر المأزق إذ ان الاقتراع البرلماني العادي والتعديل الدستوري ليس من الممكن أن يسفر عن انتخاب الرئيس، ويبدو ان المبادرة في هذه المرحلة تقع علي عاتق القادة العسكريين الذين يمكنهم الانتقام لرفض مرشحهم ان يفرضوا التوصل إلى حل إذا رغبوا في ذلك واجتمعوا في كثير من الأحيان فيما بينهم، إلا أنّ زعماء الأحزاب المدنية قرروا بما أنّ جميع السبل الممكنة لم تنجح في اختيار الرئيس فمن المستحسن اختيار شخصية محايدة غير برلمانية، واستمرت المفاوضات بين الأحزاب على مرشح توافقي وبحلول الخامس والعشرين من آذار كانت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة (حزب العدالة و حزب الشعب الجمهوري و حزب الأعتماد الجمهوري) قد وافقت علي اختيار مهتين تايلان (Muhittin Taylan)، رئيس المحكمة الدستورية الذي يعتبر مفكراً مستقلاً ليس له صلات سياسية، وقد تم إبلاغ عضو مجلس الشيوخ المناصر لـ تايلان بإستعداده للاستقالة عن مقعده بحيث من الممكن أن يقوم الرئيس صوناي بتعيين تايلان في المقعد الشاغر، مما يجعله مؤهلاً للرئاسة ومع ذلك فقد اعترض صوناي علي هذه الفكرة للقيام بالتعيين، وقد كان السبب المعلن له هو أنّ هذا الاجراء لن يكون عملياً في هذا الوقت وقال أنّه لا يريد أن يبدو أنّه دفع شخص ما

في اللحظة الأخيرة، ومن الممكن الافتراض أنّه في الواقع لا صوناي ولا القيادة العسكرية العليا كانوا على استعداد قبول شخصية غير عسكرية كرئيس للدولة ولا يبدو أنّهم قد وافقوا تماماً على رغبات الأحزاب الرئيسية الحادية عشر.

أيا كانت وحدة التفاعل والتواصل الحزبي التي كانت موجودة في ترشيح تايلان فقد تحطمت برفض صوناي للتصرف على اساسها، وقد بدأ حزب الاعتماد و الحزب الديمقراطي بالإصرار على مرشح من ضمن البرلمان، وقد واصل أجاويد وحزب الشعب الجمهوري الإصرار على تايلان، ويبدو أنّ سليمان ديميريل من حزب العدالة، وبعد مؤتمر مطول مع عدد من الضباط رفيعي المستوى في السابع والعشرين من آذار، كان متردداً فيما يتعلق بطبيعة أو مصدر احتمالات الترشيح شخصية محايدة وبالإضافة إلى ذلك، ومع نهاية ولاية صوناي التي تقترب من الثامن والعشرين من آذار، بدأت الشكوك الجديدة في الظهور، إذ تنص المادة (100) من الدستور على انه في غياب الرئيس، فأنّ رئيس مجلس الشيوخ يتولى المنصب مؤقتاً، وبطبيعة الحال كان رئيس مجلس الشيوخ هو مرشح حزب العدالة الرئاسي الذي تم سحبه مؤخراً ، تكين اربيورون، ومن المفارقات أنّه أتيحت له الفرصة الآن؛ لتسوية المأزق بصورة أكثر تماشياً مع المصالح المدنية لحزب العدالة، وقد أشار أجاويد على أنّ تكين اربيورون بصفته رئيساً بالإنابة يمكنه تعيين تايلان في مجلس الشيوخ؛ ليتمكن من الترشيح للرئاسة، وفي هذه الأثناء استمر الاقتراع في البرلمان على أساس شكلي، وفي الفترة ما بين 21 آذار و 4 نيسان عام 1973، كانت هناك ثمان جولات أخرى جميعها غير حاسمة؛ بسبب الغياب الدوري لحزب العدالة ومقاطعة حزب الشعب الجمهوري وكما مبين في الجدول رقم (3) [15].

المرشح	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر	الثاني عشر	الثالث عشر	الرابع عشر
بوزبيلي	92	69	59	51	51	43	55	51
كورلر	11	20	51	57	81	69	64	52
إينونو	2	5	2	6	7	6	4	7
اربيورون	-	-	-	-	-	-	2	-
مرشحين ثانويين	4	4	7	15	22	8	9	9
ملغية	33	22	33	28	17	14	15	17
مجموع الاصوات	142	120	152	157	178	140	149	136

الحل

أصبح إلتزام سليمان ديميريل بحل برلماني لا تمليه القوات العسكرية واضحاً مرة أخرى في الثاني من نيسان حينما اقترح ثلاثة مسارات جديده لنهج يتعلق بحل المأزق تكثيف الجهود للعثور على شخص مناسب ضمن البرلمان؛ لتحريك الانتخابات العامة في الفترة من تشرين الأول إلى حزيران؛ حتى يتمكن البرلمان الجديد من اختيار الرئيس، أو تعديل الدستور بحيث يشترط انتخاب رئيس بالاقتراع العام المباشر، وقد كان قبول اي من هذه المقترحات من قبل الأحزاب السياسية الأخرى قد ترك انطباع جيد لصالح حزب الأغلبية، وحينما اعترض أجاويد على الاقتراحين الأخيرين؛ لأسباب سياسية ودستورية وعملية، أصبح البديل الأول الإمكانية الأخيرة للتوصل إلى تسويه بين الأحزاب، وأشارت التسريبات من التجمعات الحزبية السرية في الخامس من نيسان إلى أنّ مجال المرشحين المحتملين هم رئيس البرلمان ونائب حزب العدالة عثمان ثابت، ومن مدينة إسكي شهر نائب حزب العدالة أورهان أوغوز، وزعيم اعضاء مجلس الشيوخ فخري كوروترك، ويبدو أنّ عثمان ثابت كان المفضل في البداية، ولكن في صباح يوم السادس نيسان أعلن متحدث باسم حزب العدالة أنّ قادة الحزب الرئيسيين الثلاثة اتفقوا علي ترشيح كوروتورك وكان ترشيح كوروتورك قد تمّ اقتراحه رسمياً في البرلمان بعد الظهر نفس اليوم، وقد اجرى محادثات منفصلة مع قاده حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وحزب الاعتماد الجمهوري في مقر اقامتهم في الليلة السابقة (5 نيسان) من أجل تحقيق وحدة الراي بشأن وبعد ظهر اليوم التالي كانت شرفة البرلمان ممتلئة مرة أخرى بكبار الضباط من صنوف القوات المسلحة الثلاثة الحادية عشر، وهذه المرة ليشهدوا انتخاب كوروتورك بـ 365 صوت (15).

لقد كان كوروتورك معروفاً بأنّه معتدل مستقل حيث كان يتجنب الانتماءات السياسية، وقد كان حقاً مرشح توافقي من الممكن للأحزاب السياسية والقوات المسلحة ان تتعايش معه، وعلى خلاف فاروق كورلر أو تايلان، حيث كانت عنده أوراق اعتماد في كلا المساعي العسكرية والمدنية الدبلوماسية، وعلى الرغم من ان تكين اربيورون قد تأهل في ظل هذه الشروط الأخيرة، وقد كان معروفا على أنه خصم للانقلاب العسكري عام 1960، في حين أنّ كوروتورك على الأقل لم يكن غير متعاطف علناً، لقد كانت لـ كوروتورك الهالة والهيبة لرئيس عسكري سابقاً، بالإضافة إلى الفائدة من أن يكون الاختيار من القوى المدنية السياسية، وشروط ضرورية لو أن على كلا الجانبين العسكري و المدني أن يحفظ ماء الوجه في هذا الصراع (16)، يمكن القول أنّ كوروتورك حصل على خبرة متميزة

في الجيش والسياسة أهلته لمناصب عليا، كما استفاد كوروتورك من خبرته العسكرية والدبلوماسية في مواجهة الأحداث مما جعله خياراً مناسباً؛ لتولي منصب رئاسة الجمهورية وحصوله على 365 صوتاً.

المبحث الثالث
الاوضاع الداخلية في تركيا بان تسلم فخري كوروتورك رئاسة الجمهورية حتى وفاته 1973-1987

اظهرت انتخابات رئيس الجمهورية هزيمة الجنرالات بلا ريب، وظهرت فكرة بضرورة ابعادهم عن النشاط السياسي ففي نيسان 1973، عين الجنرال سميح سنجر رئيساً للأركان العامة، وكان الأخير معروفاً بميوله المعادية ضد تدخل الجيش بالسياسة فأحال سنجر ما يقارب (230) جنرالا وادميرالا وكولونيلا أما على التقاعد أو النقل إلى اماكن متفرقة من البلاد التسعة، وبعد يوم من انتخاب كوروتورك رئيسًا للجمهورية استقال فريد ملن عن رئاسة الوزراء وحل محله نعيم طالو عضو مجلس الشيوخ المستقل، وقد تشكلت الوزارة من حزب العدالة وحزب الثقة الجمهوري ونتيجة لذلك؛ انسحب الجيش من السلطة عام 1973، واجريت انتخابات نيابية عامة العاشرة، لم تحصل فيها غالبية الاحزاب على أغلبية واضحة لتشكيل الحكومة وكما موضح في الجدول رقم (4) [17].

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
حزب الشعب الجمهوري	33,3	186
حزب العدالة	29,8	149
حزب السلامة الوطني	11,8	48
الحزب الديمقراطي	11,6	45
حزب الثقة القومي	5,3	13
حزب العمل القومي	3,4	3
حزب الوحدة التركي	1,1	1
مستقلون	2,8	5
المجموع		450

نتيجة لعدم حصول الاحزاب على الغالبية العظمى المطلوبة؛ لتشكيل الحكومة شكلت حكومة ائتلافية برئاسة بولنت اجاويد، وشارك فيها نجم الدين اربكان زعيم حزب السلامة الوطني، إلا أنّ هذا الائتلاف سقط بعد عدة اشهر بسبب؛ عدم الاستقرار السياسي الذي ضل مستمراً (18)، والتلافي مازق استقالة حكومة اجاويد بحث الرئيس التركي كوروتورك وقادة الاحزاب عن حل للوضع الحكومي الهش، وفي أثناء الاجتماع الذي جمع كوروتورك بقادة الاحزاب أظهر كوروتورك مؤشراً على نفاذ صبر القيادة العسكرية في ضل عدم قدرة السياسيين على حل خلافاتهم داعياً إياهم إلى السعي؛ لتشكيل حكومة ائتلافية تحظى بثقة البرلمان السادس عشر.

وبسبب الضغط على الاحزاب السياسية من قبل القيادة العسكرية من جهة، ولمخاوف التي راودت غالبية الاحزاب مما قد يترتب على عدم التوافق على تشكيل الحكومة من فوضى شكل ديميريل حكومة ائتلافية اطلق عليها اسم الجبهة القومية، وضمت حزب العدالة، والسلامة الوطني، والحرة الوطني، واستمر هذا الائتلاف حتى الانتخابات البرلمانية التي أجريت في حزيران 1977، إلا أنّها لم تكن بأحسن من سابقاتها فقد فشلت في اصلاح الاوضاع الاقتصادية وتهدئة العنف السياسي في البلاد.

جرت الانتخابات البرلمانية في الخامس من حزيران 1977، التي حصل حزب الشعب الجمهوري فيها على 213 مقعداً، أما حزب العدالة فقد حصل على(189)، مقعداً ، مقابل ثمان مقاعد لحزب السلامة، وست مقاعد لحزب الحركة القومي، فكلف بولنت اجاويد بتشكيل الحكومة لحصول حزبه على تفوقاً نسبياً في الانتخابات العاشرة.

فشل اجاويد في الحصول على ثقة البرلمان مما اضطره الى تقديم استقالته الى رئيس الجمهورية فخري كوروتورك الذي كلف بدوره ديميريل بتشكيل الحكومة، إلا أنّها هي الأخرى لم تدم طويلاً؛ بسبب الصراع المحتدم داخل الائتلاف الحكومي، فشكل اجاويد الحكومة في كانون الاول 1978، إلا أنّ حكومة اجاويد لم تتمكن من التغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية وازدادت الصدامات والاغتيالات السياسية مما اضطر حكومة اجاويد إلى اعلان الاحكام العرفية، وفي حين تمكنت حكومة اجاويد من التعايش مع هذه المشاكل حتى تشرين الاول 1979، فإنّ الجيش أبدى انزعاجه من التوجه الرخو للحكومة في تعاملها مع حالات العنف المتصاعدة في البلاد فحدد الجيش نتيجة لذلك ساعة الصفر للقيام بانقلاب على الرغم من مجيء انتخابات 1979، بديميريل الى الحكم (18).

تدهورت الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا، وافتقدت البلاد إلى حكومة قوية قادرة على فرض الامن، فقد شهدت البلاد موجة عنف في نهاية سبعينيات القرن العشرين حصدت أرواح الالاف من المواطنين، وأخذ العنف منحى آخر فقد اغتيل نهاد ايرم رئيس الوزراء السابق في تموز 1980، كما اغتيل ايضاً كمال تولكر رئيس اتحاد النقابات العمالية (19).

تزامنت تلك الاحداث مع انتهاء مدة رئاسة فخري كوروتورك في السادس من نيسان 1980، فلم يتوصل المجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ الى قرار حاسم(20)، حيث فشلت الجمعية الوطنية الكبرى بعد مئة دورة تصويت من حسم مسألة رئاسة الجمهورية؛ ليدلل ذلك على فشل النظام السياسي القائم الثامن عشر، فقد انقسمت الآراء حول المرشحين، فالقوى اليسارية وحزب الشعب الجمهوري، وحزب العمال التركي بزعامة بهيجة بوران يؤيدون الجنرال حيدر باتور، أما القوى اليمينية فكانت تؤيد وتعزز كل من الجنرال المتقاعد تورون، والوزير السابق احسان صبري جاغليانكل (Ihsan Sabri Gaglayngil)(8)، ولم يتوصل مجلس الشيوخ والنواب الى قرار حاسم، مما دفع كنعان ايفرين (21)، رئيس الاركان العامة الى توجيه اذار في تموز محذراً فيه :" ان على مجلس النواب والشيوخ والاحزاب السياسية ان تحزم امرها وتنتخب سريعاً رئيساً للجمهورية "، وعلى الرغم من هذا التوافق بين الحزبين الرئيسين، فقرر تعيين احسان صبري جاغليانكل رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين التوصل إلى قرار نهائي ثامن.

وفاته

توفي فخري كوروتورك اثر نوبة قلبية في الثاني عشر من تشرين الاول 1987، بمنزله في اسطنبول، فلما تلقت وسائل الإعلام خبر وفاته قطعت برامجها واعلن الحداد العام في البلاد ، ثم أخذ جثمانه في الثالث عشر من تشرين الاول عام 1987 إلى مشرحة مستشفى حيدر باشا العسكري، ثم نقل جثمانه الى مبنى الجمعية الوطنية الكبر في انقرة يوم الخامس عشر من تشرين الاول ، فاقيم حفل تابين مهيب لكوروتورك بحضور الرئيس كنعان إيفرين، ورئيس البرلمان كارادومان وأعضاء المجلس الرئاسي، ورئيس الوزراء، ورئيس الأركان، ورئيس حزب الشعب، ورؤساء البعثات الدبلوماسية، وأعضاء مجلس الوزراء، وقادة القوات، والقضاء العالي ورؤساء الهيئات، والنواب، والضباط ذوي الرتب العالية، ورؤساء الأحزاب السياسية ومديري المنظمات المهنية ليوارى الثرى في مقبرة الدولة في انقرة بتاريخ السادس من تشرين الاول 1987 (22).

الخاتمة:

ترك فخري كوروتورك ارثًا مليء بالإنجازات في مجمل المناصب التي تولاها بدءًا من عمله كضابط في البحرية التركية، فحرصه على اتمام المهام الموكلة اليه كانت مثار اعجاب معظم القادة العسكريين بمن فيهم رئيس الجمهورية مصطفى كمال اتاتورك، فانعكس ذلك على حياته المهنية، فقد أسند إليه مناصب رفيعة في البحرية التركية، وملحقاً بحرياً في العديد من العواصم، وخبيراً عسكرياً في معظم الاتفاقيات البحرية التي عقدتها تركيا، ولم يقتصر دور كوروتورك على العمل العسكري بل ولج إلى عالم الدبلوماسية ممثلاً لبلاده في موسكو، ومدريد. وفي عام 1973، شهدت تركيا أزمة رئاسية؛ بسبب التنافس بين التيار المدني الداعي إلى أبعاد الجيش عن السياسة، والتيار العسكري الحريص على ضمان استمرار الوجود العسكري ودوره في إدارة الدولة، إلى الحد الذي بلغ فيه التصادم بين المؤسستين إلى أن اهتدى الطرفين إلى طرح اسم فخري كوروتورك؛ ليكون حلاً وسطاً وذلك لمقبوليته لدى الطرفين كما ادى كوروتورك دوراً متوازناً بين الاحزاب السياسية محاولاً تقريب وجهات النظر بينها حتى انتهاء مدة رئاسته عام 1980. لكل ما تقدم من مميزات وادوار لكوروتورك إذ حقنت دماء الاتراك في تلك المدة مما جعلني اختار هذه الشخصية المعتدلة في السياسة التركية وكانت تمثل مثالاً يحتذى به في السياسة العالمية حينذاك ولذلك خصصت لهذه الشخصية المهمة هذا البحث في هذه الظروف من حياة العراق الان وما يعانيه من صراعات إذ يحتاج العراق لحكمة وشخصية قائد كحكمة وشخصية كوروتورك.

المصادر

[1]. Türkiye, Diyanet Vakfı (1988). Türkiye Diyanet Vakfı İslâm ansiklopedisi, Cilt 1, Turkish.

[2]. Zurcher, Erik J. (2003). A Modern History, Revised Edition, I. B. Tauris.

[3]. عبد، انس يونس (2005). سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950 – 1960 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل، كلية التربية .

[4]. Göçek , Fatma Müge(2011). The Transformation of Turkey: Redefining State and Society from the Ottoman Empire to the Modern Era , Library of Modern Middle East , London.

[5]. Korutürk,Fahri(2007). Biyografya , www.biyografya.com/biyografi/3581.

[6]. Gözaydın , İştar B(2008). Diyanet and Politics , Journal Compilation , Volume 98, Oxford.

[7]. زوركر، اريك (2013). تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الاولى ، دار المدار الاسلامي ، بنغازي – ليبيا.
[8]. الطائي، نوال عبد الجبار سلطان ظاهر(2002). التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960-1980) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل، كلية التربية .
[9]. احمد واخرون، ابراهيم خليل(1987). تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل.
[10]. شالوخ ، هزبر حسن (2008). حزب العدالة التركي حتى انقلاب عام 1980 دراسة تاريخية ، ديالى (مجلة) العدد 28.
[11]. NyeSource, Roger P. (1977). Civil-Military Confrontation in Turkey: The 1973 Presidential Election, Vol. 8, No. 2, Apr, International Journal of Middle East Studies.
[12]. Ahmad, Feroz(2003). Turkey The Quest for Identity, Oxford.
[13]. هلال، رضا(1999). السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان : الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي ، الطبعة الاولى ، در الشروق ، القاهرة.
[14]. Hale, William (1993). Turkish Politics and the Military, Routledge, London.
[15]. T.B.M.M (1973). TUTANAK DERGİSİ, TOPLANTI: TOPLANTI: 12, 8 nci Birleşim.
[16]. F.R.U.S (1973). Greece; Cyprus; Turkey, 1973–1976, Research Study Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, NO. 196, Washington.
[17]. الصالح ، منال (2012). نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1996-1997، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت.
[18]. الفاضي ، جمال خالد (2008). التغير في النظام السياسي التركي واثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ،الطبعة الاولى ، دار الخليج ، الاردن.
[19]. مراد، خليل علي(2016). حراس الاتاتوركية : موقف المؤسسة العسكرية من الاسلام والحراك الاسلامي في تركيا ، الطبعة الاولى، اربيل.
[20]. البديري، خضير(2015). التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، الطبعة الثانية ، بيروت.
[21]. النعيمي، احمد نوري(2011). النظام السياسي في تركيا ، دار الزهران ، عمان.
[22]. ÖZBİL, Alev (2012). Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlarının Cenaze MERASİMLERİ, Cilt:11, Sayı: 22, Yakın Dönem Türkiye Araştırmaları.